مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الأثر المضلل للتطبيق المنفرد للمعيار المحاسبي الدولي رقم (21) على مستخدمي القوائم المالية في المصارف السورية الخاصة
اسم الكاتب: د. حسين القاضي، محمد هاشم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4625
تاريخ الاسترداد: 2026/06/06 20:59 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (1) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (1) 2015

الأثر المضلل للتطبيق المنفرد للمعيار المحاسبي الدولي رقم (21) على مستخدمي القوائم المالية في المصارف السورية الخاصة

الدكتور حسين القاضي*
محمد هاشم **

(تاريخ الإيداع 3 / 3 / 2014. قُبِل للنشر في 8 / 1 / 2015)

□ ملخّص □

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 (آثار التغيرات في أسعار العملات الأجنبية) وأخذه بعين الاعتبار عند إعداد نتائج أعمال المصارف الخاصة السورية، وتركيزها عليه مع إغفال التغيرات التي طرأت على قيمة البنود والعناصر الأخرى في المركز المالي نتيجة تغيرات المستوى العام لأسعار العملة المحلية، مما من شأنه أن يعطي نتائج مضللة وغير سليمة لمستخدمي تلك البيانات والمعلومات المالية المعتمدة عليها في اتخاذ قراراتها الاستثمارية كل من وجهة نظره ، ومعرفة التغيرات التي ستطرأ على النتائج والمخرجات بعد استبعاد تلك الأرباح التي نجمت عن التغيرات في أسعار العملات الأجنبية .

عمدت الدراسة إلى تسليط الضوء على الأثر الكبير الذي ظهر على النتائج الختامية من ربح أو (خسارة)، من شأنه أن يؤثر على صحة وسلامة المخرجات ،لا سيما أنها أسهمت بشكل فعال في إطفاء (الخسائر) الناجمة فعلاً من النشاطات التقليدية و الخدمات الفعلية المقدمة من قبل تلك المصارف ، بالإضافة إلى التغير في مدلولات النسب المالية والتحليلية المعتمدة من قبل مستخدمي تلك البيانات والمعلومات .

وخلصت الدراسة إلى التوصيات بناء على النتائج السابقة ، ومن أهمها ضرورة أخذ التغيرات التي طرأت في المستوى العام للأسعار بعين الاعتبار على مختلف عناصر وبنود قوائم وبيانات النتائج المالية بالسوية نفسها التي أخذت بها التغيرات في أسعار العملات الأجنبية ، وضرورة مراعاة مراجعي الحسابات لسلامة الإفصاح في قوائم المصارف المالية المنشورة ،وأن يبدوا رأيهم بكل شفافية وموضوعية ، ومحاولة إقناع إدارات المصارف بضعف دلالة تلك التقارير والبيانات وضرورة تعديلها لتكون أكثر شفافية.

الكلمات المفتاحية : القوة الشرائية للنقود ، الإفصاح المحاسبي في المصارف ، مركز القطع التشغيلي ، مركز القطع البنيوي ، كفاية رأس المال .

* أستاذ – قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – سورية .
** طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – سورية .

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (1) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (1) 2015

The misleading impact of international accounting standard No (21) individually on users of informative at private syrian banks.

Dr. Hussein Alkadi *
Mohamad Hashem

(Received 3 / 3 / 2014. Accepted 8 / 1 / 2015)

□ ABSTRACT □

The study aims to show the effect of implementing the above mentioned accounting standard No 21 and the effect of hard currency prices , taking it into concideration when preparing the results of the private Syrian banks activities .

We should concentrate on it disregarding the changes that happened to the value of terms and other elements in the financial statments due to the general level of changes of the prices of the local currency . this will give misleading and incorrect results to data users and the financial information depended upon in taking its investment decisions , each from his own point of view .

The study realises the changes that will affect the financial results after excluding the profits which result from the changes in the prices of foreign currency .

The study has shed light on the great impact on the final results of profit or loss , after excluding the effect of accounting standard No 21 , which will affect the accuracy of the outcome , especially if it seriously leads to hiding the losses resulting from traditional activities and the actual services provided from these banks , in addition to the change of the applied analytical and financial rate on the part of the users of these data and information

Also , the study has given a number of recommendations taking into account the previous results. the most important is the necessity of taking the general price changes into consideration , regarding all different elements of terms , lists and financial outcome , the same as the changes that happened to the prices of the foreign currency . it is essential that officials who check the accounts must clearly reveal the financial lists of the banks objectively and transparenly .we should try to convince banks mangements how weak the evidence of these reports and lists are, because they don't express reality with transparecy .

Key Word: money purchasing power, Disclosure in Banks, Employer Currency Center , Construction Currency Center , Capital Sufficiency .

* **professor, Accounting , Faculty of Economics , Damascus University , Syria .**
** **Postgradute Student , Accounting , Faculty of Economics , Damascus University , Syria**

مقدّمة :

تعتمد مهنة المحاسبة والتدقيق بشكل رئيس على ثقة الجمهور لنجاحها في تقديم خدماتها إلى الأطراف جميعها ذات المصلحة في مخرجات هذه المهنة . وعلى الرغم من أن هناك الكثير من أوجه التضارب بين مصالح الفئات المختلفة من مستخدمي القوائم المالية (الإدارة – حملة الأسهم – حملة السندات والمقرضون – العمال – العملاء والموردون – المجتمع الخارجي.الخ) ، فإن المحاسبة تعد نظام معلومات لقياس وإيصال نتائج الأحداث الاقتصادية للمشروعات إلى تلك الفئات (الملحم، 2003)

وحيث إن الأسعار تعكس القيمة التبادلية للسلع والخدمات من خلال وحدة النقود كمخزن للقيمة ، فإن التغير في الأسعار يؤثر على كل المعاملات التي تتخذ من النقود وحدة للقياس . (حسن ، 1987) . وإذا كان تمسك المحاسبين باستخدام مبدأ التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية يعد أمراً مقبولاً في فترات الاستقرار الاقتصادي وثبات القوة الشرائية للنقود، فإن هذا الأمر يختلف في ظل التغير في المستوى العام للأسعار.

هذا ويتحقق الربح بمقابلة إيرادات الفترة بنفقاتها بما لا يؤدي إلى المساس برأس المال ، وللمحافظة على رأس المال لا يمكن التسليم بأن هناك أرباحاً قد تحققت إلا بعد المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال ، وعلى ذلك فإن الدخل هو ذلك المقدار الذي يمكن توزيعه بحيث تكون القوة الشرائية لرأس المال في نهاية الفترة، كما هي في بداية الفترة (Mcintyre ، 1982) .

وهكذا فإن وجود فرض ثبات القوة الشرائية للنقود قائم حتى اللحظة، بتجاهله للوضع الاقتصادي ، يجعل هناك حاجة ماسة لتكييف المعلومات المحاسبية مع أثر هذه الظاهرة الاقتصادية لكي تكون المعلومات المحاسبية أكثر واقعية و منطقية و ذات قيمة للفئات المختلفة . وعلى اعتبار أن مخرجات النظام المحاسبي تتمثل في القوائم المالية، فلا بد أن تكون هذه الأخيرة متوافقة مع ظاهرة التغيرات في الأسعار سواء أكانت في العملة المحلية المعتمدة عند إعداد هذه القوائم المالية ،أو إلى جانب التغيرات في أسعار العملات الأجنبية.

لذلك فإن هذه الدراسة تتناول قياس أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 (آثار التغيرات في أسعار العملات الأجنبية) بمفرده على القوائم المالية و الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات المساهمة في القطاع المصرفي الخاص السوري ،وأثر تجاهل التغيرات في المستوى العام للأسعار على بقية البنود الواردة بالعملة المحلية .

مشكلة البحث:

من خلال تحليلنا للبيانات المالية المنشورة للمصارف الخاصة السورية بتاريخ 2012/12/31 على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لاحظنا أنهم أخذوا بعين الإعتبار قرار مجلس النقد والتسليف رقم (182 / م ن / ب 4) تا 2006/1/16 القاضي بأنه يتوجب على جميع المصارف العاملة والمرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي معالجة فروقات القطع الناجمة عن إعادة تقييم أية موجودات ناجمة عن الاكتتاب برأس المال بعملة أجنبية ، بتاريخ إعداد البيانات المالية وفق المعيار 21 من معايير المحاسبة الدولية باعتبار هذه الفروقات كدخل أو نفقة بتاريخ قطع الحسابات ، وحيث إن هذه الفروقات غير محققة فعلاً ولا تمثل ربحاً أو خسارة حقيقية ، فإنه من الواجب تمييز هذه الفروقات في حساب الأرباح والخسائر على أنها غير محققة ولا تخضع للتوزيع ولا لضريبة الدخل .

أما فروقات القطع الناجمة عن عمليات مبيع وشراء أو تسويات فعلية بالنقد الأجنبي فإنها تعد من عناصر الدخل أو النفقة المولدة للأرباح والخسائر المحققة القابلة للتوزيع والخاضعة لضريبة الدخل .

وعليه أخذوا بعين الاعتبار التغير الحاصل في أسعار العملات الأجنبية المختلفة من خلال إعادة تقييمها بحسب الأسعار بتاريخ إعداد القوائم المالية ، وما ينتج عنها من أرباح أو(خسائر إن وجدت) نتيجة إعادة تقييمها أخذت بعين الاعتبار ودخلت في أرباح السنة .

بينما نجد أنه بالمقابل لم تراعَ التغيرات التي حدثت في مستوى أسعار العملة المحلية المعتمدة في إعداد القوائم المالية بعين الاعتبار على الرغم من انخفاض قوتها الشرائية ، مما يشكك في القياس والافصاح المحاسبي المعتمد بأنه قد يكون مضللاً، ولم يف بالمطلوب والمأمول منه ، فتجاهل التضخم الحاصل من قبل إدارات تلك المصارف المسؤولة عن إعداد تلك البيانات المالية من شأنه أن يقلل من سلامة تمثيل المركز المالي الحقيقي لهذه المصارف ، الأمر الذي يتطلب معالجة محاسبية خاصة .

أهمية البحث وأهدافه :

1- تستمد الدراسة أهميتها من ضرورة الأخذ بعين الاعتبار(التغيرات في أسعار العملة المحلية)إلى جانب التغيرات في أسعار العملات الأجنبية ،وأثرها على القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المعدة والمنشورة في المصارف الخاصة السورية.

2- إن تطبيق محاسبة (التغيرات في مستويات الأسعار) إلى جانب تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 من شأنها أن تسهم في ترشيد القرارات الاستثمارية التي تساعد في التنمية الاقتصادية في سورية.

3- يكشف البحث عن الأثر السلبي الناجم عن عدم تطبيق محاسبة تراعي التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار عند إعداد القوائم المالية المعدة والمنشورة في المصارف الخاصة السورية.

4- نتيجة لندرة الدراسات الميدانية في المصارف الخاصة في سورية قد تسهم هذه الدراسة في خلق الحافز للقيام بدراسة أخرى مرتبطة بالموضوع .

كما وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي :

1- التعرف على مدى الالتزام بتطبيق الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية.

2- التعرف على كيفية معالجة أثر التغير في أسعار العملات الأجنبية عند إعداد القوائم المالية.

3- التعرف على الآثار السلبية الناجمة عن عدم أخذ التغير الحاصل في المستوى العام لأسعار العملة المحلية عند إعداد قائمتي الدخل والمركز المالي إلى جانب التغير في أسعار العملات الأجنبية .

4- اقتراح بعض التوصيات التي من شأنها المساهمة في تشجيع أخذ أثر المتغيرين(التغيرات في مستويات الأسعار للعملة المحلية والعملات الأجنبية) جنباً إلى جنب بعين الاعتبار عند إعداد القوائم المالية في المصارف الخاصة السورية .

فروض البحث:

لقد اعتمدت الدراسة في إجابتها على مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها بالفروض الآتية:

1-أن الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية لأغلب بنود قائمة المركز المالي المقومة بالعملة المحلية في ظل التغير في المستوى العام للأسعار ومعالجة العملات الأجنبية يؤدي إلى تشويه الدخل وتوزيع أرباح صورية.

2-أن الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية في ظل التغير في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى عدم المحافظة على رأس المال المستثمر سليما ً، مما يؤدي إلى تآكله مع مرور الوقت.

3-إن التركيز على المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 (آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية) بمفرده لا يفي بالغرض في تحقيق العرض العادل للقوائم المالية في ظل التضخم لا سيما خلال تراجع وتدني أرباحه .

4-إن انخفاض نصيب الحصة الأساسية للسهم مؤشر على تراجع القوة الايرادية للمصارف وتراجع الاستثمار فيه .

منهجية البحث :

يعتمد البحث على الأسلوب الاستنباطي إذ تم الرجوع إلى الأدبيات من كتب علمية وأبحاث ودوريات للتعرف على الجهود والدراسات السابقة ذات الصلة . كما اعتمد هذا البحث على منهج دراسة الحالة من خلال الوصف والتحليل ، كون البحث يهدف إلى اقتراح توصيات ملائمة في السياسة المحاسبية التي تعرض بها إدارات المصارف الخاصة قوائمها المالية وطريقة طرحها للجمهور في ظل التغير الحاصل في القوة الشرائية للعملة المحلية .

الدراسات السابقة:

-دراسة -(محمد أيمن عزت الميداني ، 2010)، حيث بينت الدراسة موقع وأداء القطاع المصرفي في السنوات العشر الأخيرة نتيجة ماشهدته الفترة من دخول للمصارف الخاصة الى السوق السورية .وإيجاد التنوع والتعددية فيه (حكومية، تجارية ،خاصة ، إسلامية)، وحيث بحث في بنية النظام المصرفي السوري وفي موقع المصارف الخاصة فيه .

كما اهتم في البحث بواقع ودائع العملة الأجنبية في القطاع المصرفي، وفي توزع ودائع المصارف الخاصة حسب نوع الوديعة ،كما وضح بنية التسهيلات الإئتمانية المباشرة في المصارف الخاصة ، كما وبحث في السيولة العالية في قطاع المصارف الخاصة ، وفي نسب استعمالات أموال المصارف وربحية المصارف الخاصة وتوصل الى جملة نتائج في نهاية دراسته أنه مع بقاء الفوائد العالمية على مستواها المتدني جداً ، ستتجه المصارف نحو التوسع في التسليف داخل الاقتصاد السوري وعدم تحقق معدلات نمو مؤثرة في الاقتصاد السوري من خلالها ، واشتداد المنافسة بين المصارف على التسليف الداخلي ، والاستمرار في زيادة عدد المصارف بدخول مصارف جديدة وتوسيع شبكات الفروع ، في ظل كل هذه المعطيات لا يتوقع للمصارف أن تحقق أحجام ومعدلات نمو الأرباح العالية التي اعتادت عليها في سنين سابقة .

-دراسة – (سليطين،2001) اعتمدت الدراسة على جانبين في المنهجية جانب المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لتحليل المشكلة ، وجانب آخر منهجا ً استنباطياً يتم من خلاله اشتقاق النتائج ،واقتراح طرائق القياس والتقييم المناسبة ، وبالتطبيق على ثلاث شركات صناعية من شركات قطاع الغزل والنسيج في سورية.

وهدفت الدراسة إلى كيفية معالجة الإهلاك في ظل مبدأ التكلفة التاريخية وتعديله في ظل محاسبة التغيرات في مستويات الأسعار وقياس الدخل وتحديد رأس المال، وذلك بالتطبيق على إحدى الشركات الصناعية. وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هي:

-احتساب الإهلاك على أساس التكلفة التاريخية في ظروف ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تضخم الدخل وزيادة حجم الضرائب عليه وتوزيع أرباح وهمية على المساهمين.

-عدم اخذ التضخم في الحسبان يؤدي إلى عدم المحافظة على رأس المال المستثمر في الشركة.

-دراسة – (جمعة،1989) اعتمدت الدراسة على المقارنة بين نتائج الدراسات السابقة في موضوع التضخم سواء في مصر أو في دول العالم المختلفة وهدفت الدراسة إلى ما يأتي : – معرفة أثر التضخم على كفاية الإفصاح في البيانات المالية المنشورة . – دور مراقب الحسابات في التأكد من كفاية الإفصاح في ظل التضخم، و أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

-عدم أخذ الآثار المالية و الاقتصادية المترتبة على تقلبات مستويات الأسعار عند إعداد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية المنشورة يضعف إلى حد كبير إمكانية استخدام تلك البيانات، و يؤدي إلى نتائج مضللة بشكل كبير في مدى ملاءمتها لأغراض مستخدميها.

-مراقب الحسابات عليه التأكد من تحقق كفاية الإفصاح في ظل التضخم سواء بإتباع طريقة الأرقام القياسية أو التكلفة الجارية التي تتطلب اهتماماً خاصاً من المراقب للتأكد من التكلفة الجارية للممتلكات و المنشآت و المعدات والبضائع الخاصة بالشركة.

– دراسة – (rime betrand ، 2001) حيث هدف البحث التركيز على تحليل أثر متطلبات كفاية رأس المال على المخاطر المصرفية وافترض أنه عندما يمتلك أصحاب العلاقة بكافة أطرافهم الثقافة والوعي بخصوص المعلومات التي تتعلق بمحفظة القروض فإن متطلبات رأس المال تساعد على تخفيض المخاطرة والحفاظ على الودائع .كما افترض أن إدارة المصرف تتعامل فقط بالقروض ذات النوعية العالية ، وأية استثمارات أخرى مستخدمة تكون لغايات تعظيم العائد فقط ، استخدمت الدراسة أنموذجاً خاصاً لقياس الودائع ورأس المال يستند الى تحديد القيم التنبؤية أو المستقبلية باستخدام معادلات رياضية لهذا الغرض .

حيث توصل الى نتائج أبرزها تتبع المصارف المدروسة مبدأ التكلفة الأقل عن طريق زيادة رؤوس أموالها باستخدام الأرباح المحتجزة بدلاً من تعديل أو تخفيض مخاطر محفظة القروض لديها ، وجود علاقة معنوية بين التغيرات في مقاييس رأس المال (نسبة رأس المال للموجودات) ، نسبة رأس المال للموجودات الموزونة بالمخاطر ، وبين التغيرات في المخاطر والعائد

-دراسة – (hughes,lui &zhange ، 2003) اعتمدت الدراسة على المقارنة بين نتائج بعض الدراسات في موضوع التضخم وقد تمت الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية. وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى صحة تحديد قيمة الشركة تحت مبدأ التكلفة التاريخية. وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هي:

-انتقاد مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم الأصول لأنها تهمل آثار التضخم.

– في أثناء فترات التضخم المرتفع يمثل تقييم الأصول على أساس مبدأ التكلفة التاريخية مشكلة كبيرة لدى الشركة.

خصوصية الدراسة المقدمة .

على الرغم من تعدد الدراسات والبحوث المحاسبية التي تم استعراضها في مجال دراسة مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي وعلاقتها بالمخاطر الإئتمانية ومقررات بازل /2/ واختلافها باختلاف الإجراءات المتخذة من قبل السلطات النقدية لحماية المصارف ، إلا أن هناك نقصاً كبيراً في هذا المجال ضمن المكتبات والجامعات السورية ، ولم يسبق أن قدمت دراسة متخصصة تناولت الجانب الآخر من هذا البحث في زيادة رأس المال ولكون القانون رقم (3) قد صدر في مطلع عام 2010 والمصارف ملزمة بتحقيق الحد المطلوب له ضمن السنوات الثلاث اللاحقة، والخصوصية تأتي من دراسة أثر زيادة رأس مال المصارف و الوصول بالمصارف الى درجة ملاءة كبيرة ومدى قدرتها

على مقابلة ذلك بالتوسع في الاستثمار، مما من شأنه أن يؤثر في العائد المحقق على السهم (ربحية السهم) ،وعلى الربحية النسبية ومعدل كفاية رأس المال الذي يرتفع بشكل كبير مالم يقابله توسع في الإقراض والتمويل وهو ما لا تحبذه مقررات بازل2 التي تشدد على ضرورة تطبيق المحاور الثلاثة مجتمعة، وذلك من خلال تفعيل دور المدقق الخارجي وإبداء رأيه بالقوائم المالية من خلال إجراءات المراجعة وتقويم المخاطر المصرفية الناجمة عن هذه الزيادة وربطها مع معدل كفاية رأس المال الجديد الذي سينجم عن هذه الزيادة والوقوف عند أثر تقرير المراجعة في قرارات المساهمين والمستثمرين .

ودراسة آثار التضخم والتغيرات في أسعار العملة المحلية وقوتها الشرائية وتأثير ذلك على رؤوس أموال المصارف وأهمية المحافظة عليه بشكل حقيقي لا صوري من قبل الإدارات القائمة على عمل المصارف السورية الخاصة في ظل الأوضاع التي تمر بها البلد خلال السنوات الثلاث المنصرمة ،ومدى تأثر المصارف وتأثيرها في الحركة الاقتصادية .

النتائج والمناقشة:

تعاريف

المعيار رقم (٢١) آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية

يبين هذا المعيار كيفية تسجيل آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية في البيانات المالية، ويبين آثار استخدام سعر الأقفال للعملة الأجنبية مقابل العملة المحلية ، كما يشير هذا المعيار إلى اعتبار فروقات الصرف الناشئة عن تسديد بنود نقدية بمعدلات مختلفة عن تلك التي سبق وأن سجلت بها أوليًا خلال الفترة أوتم التقرير عنها في بيانات مالية سابقة ، كإيرادات أو أعباء في الفترة التي تنشأ فيها.

إما فروقات الصرف الناشئة عن تقييم المبالغ النقدية التي تشكل في جوهرها جزءاً من استثمار في مؤسسة أجنبية ، فتضاف إلى حقوق الملكية.

الهدف

يمكن أن تقوم المنشأة بنشاطات أجنبية بطريقتين. حيث يمكن أن يكون لها معاملات بعملات أجنبية أو يكون لها عمليات أجنبية. ومن أجل شمول المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات الأجنبية في القوائم المالية للمنشأة، فإنه يجب التعبير عن المعاملات بعملة المنشأة معدة التقرير، كما يجب ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية إلى عملة المنشأة معدة التقرير. أن المسائل الأساسية في المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية والعمليات الأجنبية هي في تحديد سعر الصرف الواجب استخدامه، وكيفية الاعتراف في القوائم المالية بأثر التغيرات في أسعار الصرف.

المعيار رقم (٢٩) التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع

يشرح هذا المعيار الأصول الواجب اتباعها بالنسبة للمؤسسات التي تعد تقاريرها بعملة بلد اقتصاده عالي التضخم ، كما يشرح بعض حالات التضخم.

ويتطلب هذا المعيار إعداد البيانات المالية للمؤسسة التي تضع تقاريرها بعملة اقتصاد مرتفع التضخم سواء أكانت معدة على أساس التكلفة التاريخية أو التكلفة الجارية ، بوحدة قياس جارية بتاريخ الميزانية العمومية ، كذلك التعبير عن المبالغ المقارنة للفترة السابقة بوحدة قياس جارية في ذلك التاريخ.

كما يوضح هذا المعيار ، الإفصاحات المطلوبة لتوضيح أساس التعامل مع آثار التضخم في البيانات المالية كمستوى مؤشر الأسعار ، والتغير الحاصل على هذا المؤشر خلال الفترة الجارية وفترة التقرير السابق.

النطاق

1. يجب تطبيق هذا المعيار على البيانات المالية الأساسية ،بما في ذلك البيانات المالية الموحدة لأي منشأة تقدم تقاريرها بعملة اقتصاد ذي معدل تضخم مرتفع.

2. إن التقرير عن نتائج العمليات والمراكز المالية في اقتصاد ذي معدل تضخم مرتفع بالعملة المحلية ومن دون إعادة احتساب أمر غير مفيد، فالنقد يفقد قوته الشرائية بمعدل يجعل مقارنة مبالغ العمليات والأحداث الأخرى التي تجري في أوقات مختلفة حتى في الفترة المحاسبية مضللاً نفسها.

3. لا يحدد هذا المعيار معدلاً مطلقاً لتعريف التضخم المرتفع، إن تحديد متى يصبح إعادة إصدار البيانات المالية بموجب هذا المعيار أمراً ضرورياً مسألة خاضعة للاجتهاد الشخصي. يتضح التضخم المرتفع بناء على خصائص الظروف الاقتصادية للبلد ولكن تشمل على سبيل المثال لا الحصر على ما يأتي:

أ. يفضل عامة الناس الاحتفاظ بثرواتهم بأصول غير نقدية أو بعمله مستقرة نسبياً ،ويتم استثمار مبالغ العملة المحلية حالاً للحفاظ على القوة الشرائية لها.

ب. لا تهتم عامة الناس بالمبالغ النقدية المحددة بالعملة المحلية ،بل بعملة أجنبية مستقرة نسبياً ، ويمكن أن تحدد الأسعار بتلك العملة.

ج. يتم تحديد المبيعات والمشتريات على الحساب بأسعار تأخذ في الحساب الخسارة المتوقعة للقوة الشرائية خلال فترة الائتمان حتى ولو كانت المدة قصيرة،

د. يتم ربط معدلات الفائدة والأجور والأسعار بمؤشر أسعار،

هـ. معدل التضخم المتراكم لثلاث سنوات يقارب أو يزيد على100%.

4 . يفضل أن تقوم المنشات كافة التي تضع تقاريرها بعملة الاقتصاد نفسها ذات معدل التضخم المرتفع بتطبيق هذا المعيار اعتباراً من التاريخ نفسه، ومع هذا ينطبق هذا المعيار على البيانات المالية لأي منشأة من بداية فترة التقريرالتي تتعرف فيها على وجود تضخم مرتفع في البلد الذي تستخدم عملته في تقاريرها

مبدأ المحافظة على رأس المال (capital rule keeping) : (عليان وادي ، 2006)

تجدر الإشارة إلى أن ضرورة المحافظة على حقوق المساهمين من أهم أهداف محاسبة (التغير في المستوى العام للأسعار) ، وبشكل عام توجد عدة مفاهيم للمحافظة على رأس المال، وذلك في فترات ارتفاع الأسعار:

أ- مفهوم المحافظة على رأس المال النقدي (the understood capital mony keeping) :

يقوم هذا المفهوم على أساس المحافظة على عدد الوحدات النقدية لرأس المال التي كانت في بداية الفترة على حالها دون نقصان، فإن الدخل يتحدد بالمبالغ التي يمكن توزيعها بعد المحافظة على عدد الوحدات النقدية المستثمرة في بداية الفترة ويقابله محاسبياً أنموذج التكلفة التاريخية (سليطين ، 2001)

ب – المفهوم المالي لرأس المال (the understood capital monetary) :

ويقصد به المحافظة على القوة الشرائية (purchasing power) لرأس المال المستثمر (capital investor) ، أما الدخل (income) وفق هذا المفهوم فيحدد على أساس المقابلة بين الإيرادات

(returns) والمصروفات (expenditure) ،ولكن بعد التعبير عن كليهما بوحدات نقدية متماثلة في القوة الشرائية ويقابله محاسبيا" أنموذج التكلفة التاريخية المعدلة (historical cost modification) (الشيرازي ، 1991) .

ت – مفهوم المحافظة على الطاقة الإنتاجية لرأس المال (capital energy productivity) :

وهذا المفهوم يأخذ في اعتباره المحافظة على رأس المال المادي والمتمثل بالأصول المستغلة في العملية الإنتاجية ، سواء الممولة ذاتيا" (رأس المال الحقوقي) ،أو الممولة من غير (رأس المال المقترض) ،أما الدخل وفق هذا المفهوم فيتحدد على أساس مقابلة الإيرادات الجارية بالمصروفات الجارية اللازمة للحصول على تلك الإيرادات، ويقابله محاسبيا" أنموذج التكلفة الجارية

(المحافظة على المستوى الخاص للأسعار) (سليطين ، 2001) .

ث – مفهوم القيمة البيعية لرأس المال (capital value sale) :

يتم تقويم الأصول بالتنازل عن فرض استمراريتها واعتماد صافي قيمتها القابلة للتحقق ، وهي مقدار النقد الممكن الحصول عليه في تاريخ إعداد القوائم المالية إذا بيع الأصل بقيمته السوقية مطروحا" منه المصاريف اللازمة لإتمام عملية البيع ،ويتحدد الدخل وفق هذا المفهوم بحساب التغير في صافي الأصول بين أول وآخر الدورة ، ويقابله محاسبيا" أنموذج محاسبة صافي القيمة البيعية (حنان ، 2003) .

الآثار المحاسبية الناتجة عن تجاهل التغير في أسعار العملة المحلية على قائمة نتائج الأعمال : (عليان وادي ، 2006)

1 – **أرباح المنشآت التي تظهر بالقوائم المالية** (list monetary)**أرباح صورية وليست حقيقية :** (ضيف ، 1978) . في ظل مبدأ " التكلفة التاريخية " تظهر الإيرادات في القوائم المالية معبرا" عنها بوحدة النقد الحالية السائدة خلال العام . بينما تقابلها بعض المصروفات كالاستهلاك (concumption) وتكلفة المبيعات التي تظهلر معبرا" عنها بوحدات نقدية غير متماثلة هي خليط من الوحدلت النقدية لفترات سابقة والسائدة خلال العام . وحتى يتم قياس أرباح (profit) المشروع على أساس سليم ينبغي تعديلها للتعبير عنها بما يقابلها من سلع وخدمات استخدمت في سبيل الحصول على الإيرادات ،ويستخدم لهذا الغرض أحد الأرقام القياسية العامة(masses record) أو الأرقام القياسية الخاصة (private record) لتعديل كل مفردة من مفردات مصروفات وإيرادات المنشأة لقياس القيمة الحقيقية لصافي الربح والتغير الحقيقي الذي طرأ عليه .

إن كلمة " حقيقي " يقصد بها قياس يقوم على مجموعة من السلع والخدمات ، فهي تتجنب استخدام وحدة النقد ذات القيمة المتغيرة ، أما الأرباح الواردة بالقوائم المالية المتعارف عليها وفق مبدأ " التكلفة التاريخية " فتتحدد نتيجة المقارنة الايرادات والمصروفات التي تظهر معبرة عنها بوحدات نقدية غير متماثلة –وأيضاً –يقصد بها معيار لقياس القيمة غير المعيار النقدي(money criterio) الذي يتمثل في وحدات نقدية متغيرة في قيمتها .

تقاس الإيرادات المحققة خلال الفترة محل القياس وتكاليف الحصول عليها بوحدات نقدية غير متماثلة من حيث قوتها الشرائية ،وإن كانت تحمل الاسم نفسه (جنيه أو دولار مثلا) ، وتؤدي مقابلة الإيرادات المحققة بتكاليف الحصول عليها إلى التوصل إلى رقم لا معنى ولا دلالة له جرى العرف المحاسبي على تسميته بصافي الربح (شحاتة ، ضيف ، 1985)

ويرى(ضيف، 1978) **أنه من الغريب أن يحرص المحاسبون على أن تظهر نتيجة عمليات الفروع الأجنبية معبراً عنها بوحدة النقد المحلية مع مراعاة سعر الصرف ، حتى تصبح القوائم المالية للمركز الرئيس والفروع التابعة**

له معبراً عنها بوحدات نقدية متما ثلة .ولكنهم لا يحرصون على تعديل القوائم المالية الخاصة بالعمليات المحلية حتى تظهر معبراً عنها بوحدة نقدية متماثلة مهما تغيرت القوة الشرائية لهذه الوحدة.

2 – عدم قابلية الأرقام للمقارنة وعدم التجانس والتنبؤ للأسباب التالية : (علي ، 1989)

أ – لا تعد وحدة النقد (mony unit) التي يستخدمها المحاسب في عملية القياس المحاسبي (accounting comparison) وحدة قياس ثابتة أو موحدة ، ومن ثم فإن القيم التي تظهر بها التكاليف المختلفة في قائمة نتائج الأعمال المعدة في ظل القواعد المحاسبية المتعارف عليها لا يمكن تجميعها رياضيا" بطريقة ذات دلالة للوصول إلى إجمالي التكاليف الحقيقية (general real affect) ، ومن ناحية أخرى لا يمكن إجراء المقارنات بين القوة الشرائية لوحدة النقد المستخدمة في إثبات الإيرادات وتكاليف الحصول عليها .

ب – نظرا" لعدم تجانس البيانات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية عن فترات زمنية مختلفة ، فإن هذه البيانات تكون غير قابلة للمقارنة حتى لو كان كل منها صحيحا" ودقيقا" في تاريخه ، الأمر الذي يترتب عليه نتائج زائفة ومضللة ويصبح من المستحيل إجراء المقارنات السليمة بين البيانات الكمية ما لم تكن هذه البيانات متجانسة ،وكذلك صعوبة مقارنة نتائج المنشآت المتشابهة عن السنة الواحدة ونتائج المنشأة الواحدة عبر السنوات المتتابعة .

ج – إن عدم قابلية الأرقام المحاسبية ذات التواريخ المختلفة للمقارنة على جانب كبير من الخطورة فيما يتعلق بدراسة سلوك الاتجاهات المختلفة في السلاسل الزمنية للقيم المحاسبية ، وقد ذكر (عكاشة ، 2001) أن السلسلة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات أخذت في فترات زمنية محددة عادة تكون على فترات متساوية ، ومن الأمثلة على السلاسل الزمنية هي سلسلة قيم الإنتاج الكلي (total production) لسلعة معينة في بلد ما على مدار عدة سنوات . وقد أشار (هيكل ، 1985) أنه حتى تكون المقارنة صحيحة،وغير مضللة لنتائجها يجب أن تكون قيم المتغير موضوع التحليل مقاسة بالوحدات نفسها ، كما يجب أن تكون قد أعدت بالطريقة نفسها في الفترات الزمنية المتتابعة حتى لا تتغير طبيعتها وصفاتها التي تميزها (علي ، 1989) إن ذلك بهدف التعرف على التغيرات التي تطرأ على قيمة الظاهرة ، تمهيداً لدراستها ولإمكانية التنبؤ بقيمتها في الفترات المقبلة .

ويلاحظ أنه في أثناء فترة التضخم، فإن القوائم المالية الناتجة عنها ، إنما تعرض اتجاها تصاعدي ، وحتى تصبح السلاسل الزمنية صالحة للمقارنة والتنبؤ بها،فإنه يجب تطويعها لذلك عن طريق تعديلها وتصحيحه باستخدام نماذج الأرقام القياسية عامة كانت أو خاصة بما يتلائم مع الظروف المواتية .

ويضيف (choi , forts&Meek ، 2002) إن زيادة الأرباح يمكن أن تؤدي إلى مطالبة حملة الأسهم (to take up shars) بأرباح أكبر ومطالبة العاملين بزيادة أجورهم .

3 – **سداد ضرائب على أرباح صورية :** (ضيف ، شحاتة ، 1985)

إن إخضاع الأرباح المحققة وفق" أساس التكلفة التاريخية للضرائب يعني جزئياً فرض الضريبة (the Tax) على رأس المال، وهو أمر يتسم بالخطورة، لأنه يعني تعريض رأس المال للنقص وتعريض الشركة في نهاية الأمر للخطر .

4 – **عدم سلامة معدل الإستثمار :** (criterion investment) (ضيف ، 1978)

يقاس معدل الربح (profit criterion)أو معدل الاستثمار بإيجاد النسبة بين صافي الربح (profit net) ورأس المال المستثمر احيانا ، وبينه وبين مجموع الأصول أحيانا أخرى . ويترتب على إتباع مبدأ التكلفة التاريخية في فترات ارتفاع الأسعار أن تصبح معدلات الربح أو معدلات الإستثمار غير سليمة ، وذلك لسببين :

الأول : أن قيمة الأرباح التي تتضمنها قوائم الربح تظهر مبالغا" فيها .

الثاني : أن قيمة رأس المال وقيمة مجموع الأصول تظهر كلها أو بعضها بقيمتها التاريخية ، وهي تقل كثيراً عن قيمتها الحالية .

ويضيف (ضيف ، شحاتة ، 1985) أن تجاهل التغيرات في مستويات الأسعار يؤدي إلى المغالاة في العائد على رأس المال المستثمر بدرجة أكبر مكن المغالاة في صافي الربح ، حيث يتم تضخيم بسط النسبة ممثلاً في صافي الربح وتقليل مقام النسبة عن طريق تقييم الأصول بأقل من قيمتها الحقيقية (السوقية) ، وفي دراسة (Rosen field ، 1969) التي أجريت على ثماني عشرة شركة مختلفة في مجال العمل والحجم لتعديل بنودها من التكلفة التاريخية إلى التكلفة التاريخية المعدلة أظهرت نتائجها أن في جميع الشركات جمعيها معدل العائد على حقوق الملكية أقل عند حساب القوائم المعدلة مقارنة بالقوائم التقليدية .

إن هذا التأثير المزدوج لتجاهل التغيرات في مستويات الأسعار على العائد على رأس المال المستثمر يؤدي إلى إظهار أداء المشروعات القديمة بصورة أفضل من أداء المشروعات الأكثر حداثة ، حتى ولو كانت تلك المشروعات جميعها متماثلة إلا من حيث تاريخ بدئها النشاط ، ولا شك أن المغالاة في العائد على رأس المال المستثمر قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة من جانب الإدارة والمساهمين والمستثمرين المحتملين (ضيف ، شحاتة ، 1985) . وقد أظهرت دراسة (Chordia & Shivakumar ، 2005) أن مستثمري سوق الأسهم المالية يفشلون في دمج التضخم في التنبؤ بنمو عائد الأرباح المستقبلية للأسهم .

5 – تحديد سعر البيع في ضوء اتكاليف تاريخية :

فقد أظهرت دراسة (Hughes , lui & Zhang ، 2003) أن استعمال التكلفة التاريخية غير المعدلة تتضمن إساءة في ملائمة التكلفة المخصصة للإنتاج التي تعكس مستويات أسعار ماضية بالإيرادات التي تعكس مستويات أسعار جارية ، مما يجعل سعر البيع لا يمثل التضحية الاقتصادية الحقيقية التي تقدمها الوحدة الإقتصادية في المنتج .

أهمية الإفصاح عن التغير في الأسعار عند إعداد القوائم المالية : (عليان وادي ، 2006)

إن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها هي :

1 – المعلومات التي تتطلبها القوانين الإلزامية .

2 – المعلومات الإضافية التي تجعل القوائم المالية مفهومة المستخدمين كافةً. (إبراهيم ، 1996) .

وقد تشمل المعلومات على معلومات مالية ومعلومات غير مالية تؤثر على اتخاذ القرارات الرشيدة .

ويرى (علي ، 1989) أنه طالما أحد الأهداف الرئيسة للمحاسبة عن التضخم (inflation) هو أن تعكس القوائم المالية الحقائق الاقتصادية لموقف الوحدة الاقتصادية فإن مفهوم المحاسبة عن التضخم يتفق تماما" مع مبدأ الإفصاح المحاسبي، وأن تجاهل التضخم لوحدة النقد يتعارض مع هذا المبدأ الذي يعدّ من أكثر مبادىء المحاسبة استقرارا" .

إن الإفصاح المحاسبي يرتبط عموما" بإظهار المعلومات اللازمة لضمان تحقيق كفاءة الأسواق المالية في أداء وظائفها ويرتبط بمفهوم ونوعية الإفصاح أيضا" ما يمكن أن نسميه بدرجة شمولية القوائم المالية ، التي يمكن تعريفها بمدى احتواء القوائم المالية على التفصيلات اللازمة لتقييم أداء المنشأة ككل (العظمة ، العادلي ، 1988) .

إنه لا يوجد نظام عالمي موحد لمعالجة آثار التضخم على المحاسبة بل يختلف النظام من دولة إلى أخرى وتتمثل أهم نواحي الخلاف فيما يأتي (العطار ، 1981) : – إدخال المحاسبة عن التضخم ضمن القوائم المالية أو اعتبارها معلومات تكميلية – تقويم المخزون والأصول الثابتة – المعلومات التي تحتويها قائمة المركز المالي وطريقة عرض البيانات – مفهوم المحافظة على رأس المال – معالجة العناصر النقدية – نطاق ودرجة الالتزام بالتطبيق – أساس الإفصاح عن البيانات (رقم قياسي عام ، تكاليف جارية أو كلاهما) – مدى التمييز بين الاقتراض قصير الأجل وطويل الأجل .

وقد ذكر (القاضي ، حمدان ، 2001) أن المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) السيسات المحاسبية والإفصاح عنها قد اقترب من مفهوم الحيطة والحذر (التحفظ) ،لا سيما في ظروف استمرارية التضخم الزاحف حيث ورد في هذا المعيار مايأتي : غالبا" ما تكون نتائج بعض العمليات المحاسبية غير مؤكدة ، لذلك يتوجب تبني الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية ، ولكن اتباع الحيطة والحذر لا يبرر تكوين احتياطيات سرية ، وقد تراجعت هيئة معايير الحاسبة المالية في أمريكا مؤخرا" عن تقويم الاستثمارات بغرض المضاربة بالتكلفة أو السوق أيهما أقل ، وقبلت بتقويمها بسعر السوق بتاريخ القوائم المالية انسجاما" مع المفهوم المعاصر لمفهوم الحيطة والحذر . أما بالنسبة إلى التضخم النقدي
(المالي) فيعد ظاهرة اقتصادية تؤدي إلى الكثير من التغيرات الاقتصادية ويمكن تعريفها بأنها تمثل زيادة الطلب الفعال على الموارد المتوفرة في الاقتصاد الوطني .ونستخلص من ذلك أنه إذا ازداد الطلب الفعال زيادة كبيرة،فإن ذلك يؤدي إلى زيادة قليلة في استخدام الموارد المحدودة المتوفرة غبر المستخدمة ، وإلى زيادة كبيرة في معدلات الأسعار . أما إذا استمر الطلب الفعال في الزيادة بعد مستوى الاستخدام الكامل، فإن ذلك سينعكس كليا" على معدلات الأسعار، وهذا ما يسمى بالتضخم البحت ، لهذا فإن هذه الظاهرة تؤدي إلى ضعف القوة الشرائية للنقود .

وبما أن المصارف قد قامت بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) بحسب تعليمات مصرف سورية المركزي ،كما ذكرنا آنفا في عدة مواضع ، ولم يتم لحظ التغيرات التي حصلت في العملة المحلية المعدة البيانات المالية على أساسها .

لذلك سيحاول الباحث استبعاد الأرباح الناتجة عن تقييم مركز القطع التشغيلي للعملات الأجنبية الذي دخل في أرباح ما قبل الضريبة وما بعدها الذي خضع للتوزيع ، وتدفع عنه الضريبة للوقوف على حقيقة النتائج المالية بشكل عادل .

كذلك رأى الباحث أيضاً ضرورة استبعاد الأرباح الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي الأجنبي الذي دخل في مضمون الربح ما قبل الضريبة (وصحيح أنه لا يخضع للتوزيع وتم استبعاده من الأرباح الخاضعة للضريبة) إلا أنه يؤثر على قيمة الأموال الخاصة الصافية ، حيث يدخل في إجمالي الدخل التشغيلي ، ودخل في ربح السنة وفي نصيب السهم الأساسي والمخفض من الربح .

حيث إن الربح قبل الضريبة يتضمن (الأرباح التشغيلية الناتجة عن تقييم العملات الأجنبية + أرباح تقييم مركز القطع البنيوي)

أما الأرباح التي ستخضع للضريبة = الربح قبل الضريبة المتضمن أرباح القطع التشغيلي– الأرباح (الخسائر) فغير محققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي + ما قد يتم تحويله من أرباح قطع بنيوي إلى تشغيلي عن سنوات سابقة .

ورد في قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 تا 2008/2/4 أن **مركز القطع البنيوي** يجوز للمصرف تكوينه بالعملات الأجنبية الرئيسة بعد الحصول على موافقة مجلس النقد والتسليف التي تحدد عملة المركز وقيمته بالعملات الأجنبية ، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تتجاوز نسبة هذا المركز 60% من صافي الأموال الخاصة للمصرف بتاريخ تشكيل المركز ، وعليه يقتضي فتح حسابين داخليين لدى المصرف ، الأول خاص بمركز القطع البنيوي بالعملات الأجنبية، والثاني بمعادله بالليرات السورية .

أما **مركز القطع التشغيلي الصافي** فهو يمثل الفرق بين مجموع الموجودات ، ومجموع المطاليب بالعملات الأجنبية كافّةً ، بعد تنزيل مركز القطع البنيوي السابق ذكره ، مضافاً اليها صافي الحسابات خارج الميزانية بالعملات الأجنبية المحولة إلى الليرات السورية استناداً إلى وسطي سعر الصرف للبيع والشراء المعلنة في نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية والسارية بتاريخ احتساب المركز

بناء عليه نجد بما أنه لم يؤخذ التغير في أسعار العملة المحلية التي تم إعداد البيانات المالية وقوائم الدخل على أساسها بعين الاعتبار ،على الرغم من انخفاض قوتها الشرائية تجاه سلعة معينة وليكن الدولار على سبيل المثال خلال فترة الدراسة عام 2012، حيث كان فرق سعر الدولار ما بين بداية عام الدراسة ونهايتها بحوالى 22 ل.س ، حيث كان سعره بحسب نشرة مصرف سورية المركزي لأسعار صرف العملات الأجنبية رقم 320 تا 2011/12/28 للشراء 55.55 ل.س للدولار ، في حين وصل بنهاية عام 2012 بحسب نشرة مصرف سورية المركزي للتعامل مع المصارف ومؤسسات الصرافة رقم 293 للشراء 77.27 ل.س ، هذا الفرق لم يتم لحظه أو الإشارة إليه عند إعداد القوائم المالية من قبل إدارات المصارف الخاصة السورية ، واقتصر الأمر على لحظ التغيرات في أسعار العملات الأجنبية وتقييماتها بتاريخ إعداد البيانات المالية التي أنتجت أرباحاً منها ما هو محقق من إعادة تقويم مراكز القطع التشغيلية بالعملات الأجنبية ، ومنها ما هو غير محقق من إعادة تقويم مراكز القطع البنيوية الثابتة ، ولما كان لكل رباح تأثير على زيادة الموجودات والمطاليب من خلال الارتفاع في أسعار الصرف الذي أدى إلى زيادة في أرقام الموجودات والمطاليب بنتيجة تقويم العملات الأجنبية التي تكون نسبة منها ، وكذلك أدى إلى زيادة أرباح مراكز القطع البنيوي غير المحققة ، وزيادة في ودائع الزبائن من القطع الأجنبي التي مردها إلى ارتفاع سعر صرف الدولار ، وحيث إن هذه الفروقات الإيجابية الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي ساعدت في إطفاء الزيادة في المخصصات والمؤونات الناجمة عن الأوضاع الراهنة ، حيث بقيت نتائج هذه الفترة حتى 2012/12/31 إيجابية ، مما انعكس زيادة في حقوق الملكية بشكل عام، وليس لبنك بعينه .

مع الاشارة الى أن البيانات المالية المدروسة مأخوذة من منشورات المصارف الخاصة السورية على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية عام 2012 .

وعليه سنعمل بادئ ذي بدء على عرض البيانات المالية لعام 2012 (فترة الدراسة) ، كما وردت ضمن التقارير المنشورة لعينة من المصارف الخاصة السورية (قطر الوطني ، بيمو السعودي الفرنسي ، الدولي للتجارة والتمويل ، بنك عودة ، فرنسبنك) على موقع هيئة الأوراق والأسولق المالية السورية كما هي بالليرات السورية ، ومن ثم سنعمل على استبعاد الأرباح الناجمة عن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 (آثار التغيرات في أسعار العملات الأجنبية) .

بعدها سنعمل على لحظ الاختلاف والتغير الذي طرأ على نتائج السنة المالية للمقارنة على أساسها وللوقوف على التغيرات والتبدلات التي طرأت على قيمة العملة المحلية وقوتها الشرائية نتيجة التغيرات في المستوى العام للأسعار

من خلال الانخفاض الذي طرأ على القوة الشرائية للنقود خلال عام الدراسة ، حرصاً وإيماناً منا على ضرورة تأمين وتحصين القيمة الفعلية والحقيقية للنتائج المالية للمصارف الخاصة السورية لضمان حسن وسلامة ونزاهة تلك البيانات لمستخدميها من مستثمرين وزبائن وعملاء ومساهمين من خلال دراسة أثر ها على المصارف سلباً أم إيجاباً.

حيث بلغت النسبة 55.55*100 /77.27 = 71.89 % حسب سعر الدولار المذكور سابقاً في سنة الدراسة.

حيث كانت كل 100 ل.س بداية عام 2012 تشتري 1.8 $ عندما كان سعره 55.55 ل.س

في حين ال 100 ل.س نهاية عام 2012 أصبحت تشتري 1.29 $ عندما أصبح سعره 77.27 ل.س

نسبة الانخفاض في القوة الشرائية لليرة تجاه الدولار كانت 1.29*100 / 1.8 = 71.66 %

وذلك من خلال نتيجة الأرباح أو (الخسائر) ، التغيرات التي طرأت على حقوق الملكية ، نصيب وحصة السهم الواحد من الأرباح ، كفلية رأس المال .....الخ

وعليه حاول الباحث دراسة أثر استبعاد هذه الزيادة الناتجة عن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) بمفرده في ظل هكذا ظروف ودون لحظ التغيرات الحاصلة في مستوى أسعار العملة المحلية إلى جانبه للوقوف عند حقيقة الوضع المالي للمصارف الخاصة السورية بشكل مجرد وموضوعي لما فيه من خدمة لمستخدمي هذه البيانات بشكل عام.

الجدول رقم (1) الذي يبين احتساب الربح / (الخسارة) بعد استبعاد تأثير أرباح تقييم العملات الأجنبية حسب بيانات 2012/12/31 المنشورة للمصارف عينة الدراسة .

المصرف / ل س	بنك قطر الوطني	بنك بيمو السعودي الفرنسي	البنك الدولي للتجارة والتمويل	بنك عودة	فرنسبنك
الربح قبل الضريبة الوارد في بيان الدخل ل . س	2.733.256.811	(231.061.819)	672.809.958	5.586.946	67.088.993
– أرباح تشغيلية ناتجة عن تقييم العملات الأجنبية	241.262.623	282.550.191	(89.593.839)	98.740.270	13.202.517
– أرباح تقييم مركز القطع البنيوي	3.259.588.000	946.225.080	946.018.923	1.179.243.469	1.260.670.320
الربح بعد استبعاد تطبيق المعيار المحاسبي 21 للعملات الأجنبية	(767.593.812)	(1.459.837.090)	(851.997.636)	(1.272.396.793)	(1.206.783.844)

نلاحظ أن بنك قطر الوطني اعتمد في الأرباح المعلن عنها في قوائمه المالية بشكل أساسي على تغيرات أسعار القطع الأجنبي الذي بحوزته ، حيث لاحظنا كيف تحولت تلك الأرباح إلى خسائر حال استبعادنا لأرباح القطع الأجنبي وأعطتنا نتائج مغايرة تماما ،حيث بلغت الخسائر مبلغ (767.593.812) ل . س

أما بنك بيمو فقد تفاقمت خسائره بشكل فادح حيث كان جزءاً مطفأ منها بتلك التغيرات الناجمة عن أسعار أرباح القطع الأجنبي الموجودة لديه ،بحيث وصلت خسائره إلى مبلغ (1.459.837.090) ل . س

كذلك الحال نلاحظه بالنسبة لبقية المصارف موضوع دراستنا ، حيث تحولت أرباحها المعلن عنها في بياناتها وقوائمها المالية إلى خسائر فادحة تثبت أن الاعتماد الأساسي في تلك الأرباح المعلنة كان ناجماً برمته عن التغيرات الحاصلة في أسعار القطع الأجنبي المتوافر لديها واستفادت من ميزة الارتفاع الحاصل في أسعار العملات الأجنبية في السوق مقابل العملة المحلية .

الجدول رقم (2) الذي يبين احتساب مطرح الضريبة بعد استبعاد تأثير تطبيق المعيار المحاسبي رقم 21 ل س،
وذلك حسب البيانات المنشورة في 2012/12/31

المصرف / ل .س	بنك قطر الوطني	بنك بيمو السعودي الفرنسي	البنك الدولي للتجارة والتمويل	بنك عودة	فرنس بنك
الأرباح/ (أو الخسائر إن وجدت) الخاضعة للضريبة كما هي قبل التعديل	(104.034.626)	(1.063.103.400)	26.743.096	(90.562.625)	5.105.009
– صافي الأرباح التشغيلية الناجمة عن تقييم العملات الأجنبية التي يقتطع عنها الضريبة ويتم توزيعها	(241.262.623)	(282.550.191)	(89.593.839)	98.740.270	13.202.517
– أرباح محولة من البنيوي إلى التشغيلي	(126.938.850)				
(الخسائر) / الأرباح الخاضعة للضريبة بعد استبعاد تأثير أرباح تقييم العملات الأجنبية	(472.236.099)	(1.345.653.591)	(62.850.743)	(189.302.895)	(8.097.508)
ضريبة الدخل المستحقة عن (الخسائر) / الأرباح الخاضعة للضريبة 25 %					
ايراد ضريبة الدخل المؤجل	118.059.025	336.413.398	15.712.686	47.325.724	2.024.377
موجودات ضريبية مؤجلة في بداية السنة		16.361.885			
+					
أعمال الشركة التابعة	192.563.549	8.244.101	2.880.619	_	43.547.465
موجودات ضريبية مؤجلة في نهاية السنة	310.622.574	361.019.384	18.593.305	47.325.724	45.571.842

مايخصّ المصرف الدولي للتجارة والتمويل وفرنسبنك كانت أرباحهم الخاضعة للضريبة إيجابية قبل استبعاد أثر التغيرات في أسعار عملات مركز القطع التشغيلي للعملات الأجنبية بمبلغ 26.743.096 ل س و 5.105.009 ل س على الترتيب ، مع الإشارة إلى أنهم مستبعدون لأرباح مركز القطع البنيوي من العملات الأجنبية من تلقاء أنفسهم وبناء على تعليمات المصرف المركزي بهذا الخصوص ، أما بعد الاستبعاد لأثر تطبيق المعيار المحاسبي رقم (21) فكانت نتيجة السنة للمصارف عينة الدراسة جميعها خسارة خاضعة للضريبة ، مما سيولد موجودات ضريبية مؤجلة

لديها جميعاً، وعدم تكبدها لنفقات وتكاليف ضريبية مستحقة عليها هذا العام . تتم مراجعة القيمة المدرجة لموجودات الضرائب المؤجلة بتاريخ كل بيان مركز مالي موحد وتنزل إلى الحد الذي لا توجد فيه أرباح ضريبية كافية للسماح باستعمال كامل أو جزء من موجودات الضرائب المؤجلة .يتم إعادة تقييم موجودات الضرائب المؤجلة غير المعترف بها بتاريخ كل بيان مركز مالي موحد ويتم الاعتراف إلى الحد الذي توجد فيه أرباح مستقبلية كافية تسمح بتغطية موجودات الضرائب المؤجلة.

الجدول رقم (3) الذي يبين احتساب حصة ونصيب السهم الأساسي من الربح بعد استبعاد تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 وذلك بحسب البيانات المنشورة في 2012/12/31

المصرف / ل .س	بنك قطر الوطني	بنك بيمو	الدولي للتجارة والتمويل	بنك عودة	فرنسبنك
الأرباح / (أو الخسائر إن وجدت) قبل الضريبة بعد استبعاد آثار التغيرات في أسعار العملات الأجنبية	(767.593.812)	(1.459.837.090)	(851.997.636)	(1.272.396.793)	(206.783.844..1)
+ ايراد ضريبة الدخل المحتسب بعد استبعاد آثار التغيرات في أسعار العملات الأجنبية	118.059.025	336.413.398	15.712.686	47.325.724	2.024.377
الناتج / نقسمه على	(649.534.787)	(1.123.423.692)	(836.284.950)	(1.225.071.069)	(1.204.759.467)
متوسط عدد الأسهم المرجح	150.000.000	50.000.000	52.500.000	57.245.000	41.222.665
نصيب السهم الأساسي من الربح بعد التعديل بينما كان قبل التعديل	(4.33) 18.33	(22.5) 0.84	(15.9) 12.60	(21.40) 0.10	(29.2) 1.38

ومن خلال متابعتنا للمعطيات والنتائج التي ظهرت معنا نلاحظ أن نصيب السهم الأساسي من الربح قبل التعديل (استبعاد أثر أرباح التغيرات في أسعار العملات الأجنبية) بالأصل كان ضئيلاً ، باستثناء بنك قطر الوطني كان يبلغ 18.33 ل . س .

أما بعد التعديل فنلاحظ النتائج المخيبة التي نجمت وانعكست بشكل جلي على نصيب الأسهم الواحد من الأرباح العائدة للمصارف الخاصة موضوع الدراسة على شكل خسائر بمبالغ متفاوتة ، مما يظهر بشكل واضح أن تلك

الأرباح كانت معتمدة بشكل كامل على أرباح القطع الأجنبي بسبب التحسن الذي طرأ على أسعار مختلف العملات في تاريخ إعداد تلك القوائم والبيانات .ومن هنا نخشى تأثير هذه المعلومات على مستخدمي نتائج هذه البيانات و بمختلف المجالات ، كما أننا لا نعي للأثر الممكن أن تخلفه على السياسة المتبعة من قبل إدارات تلك المصارف بصدد زيادة رؤوس أموالها للحد المطلوب من قبل السلطات النقدية ، وتأثيره على تداول أسهمها في سوق دمشق للأوراق المالية .

الجدول رقم (4) بيان التغيرات في حقوق الملكية في 2012/12/31 بعد استبعاد أثر تطبيق المعيار المحاسبي 21

اسم المصرف / ل.س	بنك قطر الوطني	بنك بيمو السعودي الفرنسي	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	بنك عودة	فرنسبنك
رأس المال المكتتب به والمدفوع ل س	15.000.000.000	5.000.000.000	5.250.000.000	5.724.500.000	4.122.266.500
+ احتياطي عام لمخاطر التمويل ل س	37.649.000	184.660.192	170.965.101	293.116.747	136.203.333
+ احتياطي قانوني ل س	–	424.797.372	535.314.970	281.980.288	–
+احتياطي خاص ل س	–	424.797.372	535.314.970	281.980.288	–
+التغير المتراكم في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع ل س	–	موجودات مالية متوفرة للبيع 23.065.511	علاوة إصدار 129.698.400	148.013.136	49.013.747
الربح الشامل ل س	–	–	–	–	–
+أرباح (خسائر إن وجدت) متراكمة محققة ل س	(1.224.359.618)	(310.866.622)	787.211.279	(1.168.381.108)	(1.916.486.737)
مجموع حقوق الملكية للمساهمين في المصرف ل س		5.746.453.825	7.408.504.720	5.561.209.351	
+حقوق الملكية غير المسيطرة ل س		75.550.068	14.482.435	544	

مجموع حقوق الملكية بعد استبعاد أثر المعيار 21	13.813.289.382	5.822.003.893	7.422.987.155	5.561.209.895	2.390.996.843
+ أرباح (خسائر إن وجدت) تغيرات أسعار القطع ل س	4.640.403.055	1.238.383.831	1.065.878.490	1.479.070.737	1.744.238.567
بينما كانت قبل استبعاد تطبيق المعيار 21	18.453.692.437	7.060.387.724	8.488.865.645	7.040.280.632	4.135.235.410

نلاحظ أن مجموع حقوق الملكية في المصارف موضوع الدراسة قد تأثرت بشكل واضح بعد أن قمنا باستبعاد الأرباح (الخسائر إن وجدت) الناتجة عن تغيرات أسعار العملات الأجنبية و بالمقدار نفسه، مما سينعكس بشكل واضح على عوائد هذه الحقوق من ناحية إيراداتها وتحسن مردوداتها الإيجابي، مما كان من شأنه أن ينعكس سلباً على مستقبل استمرارها في الاستثمار بهذا المشروع أم لا ، لا سيما في قرار المستثمرين المساهمين الراغبين في زيادة مساهمتهم بالمقدار المطلوب لزيادة رأسمالهم للوصول إلى الحد المطلوب تحقيقه بموجب القانون رقم (3) لعام 2010، وعدم ضياع هذه الفرصة التي تحتاج بالتأكيد إلى تحفيز ومردود من شأنه اتخاذ قرار ذي جدوى اقتصادية ، وإلا ستتخلى عن هذه الأولوية والأفضلية لصالح غيرهم .

الجدول رقم (5) احتساب نسبة كفاية رأس المال بعد استبعاد تطبيق المعيار رقم 21 حسب البيانات المنشورة 2012/12/31

اسم المصرف / ل .س	بنك قطر الوطني	بنك بيمو	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	بنك عودة	فرنسبنك
الأموال الخاصة الصافية ل س بعد استبعاد ارباح (خسائر غير محققة	13.795.272.000	5.338.082.000	7.416.052.065	5.307.733.808	2.809.655.000
رأس المال المكتتب به ل س	15.000.000.000	5.076.000.000	5.265.000.000	5.724.500.544	4.122.267.000
الموجودات المثقلة بالمخاطر ل س	7.396.423.000	24.126.829.000	25.482.675.850	20.672.974.719	20.975.287.000
حسابات خارج الميزانية المثقلة ل س	-	2.486.254.000	153.241.2950	2.871.509.351	144.843.000

مخاطر السوق ل س	288.028.000	339.884.000	3.178.644.301	59.044.606	36.772.000
المخاطر التشغيلية ل س	338.835.000	339.884.000	1.987.828.610	1.972.533.963	490.021.000
نسبة كفاية رأس المال بعد التعديل	% 172	% 19.55	% 23.04	% 20.75	% 12.97
كانت قبل التعديل	% 249.23	% 22.22	% 26.35	% 26.53	% 21.04

من خلال الجدول السابق نلاحظ –أيضاً– تأثر نسبة كفاية رأس المال بعد استبعاد أثر التغيرات في أسعار العملات الأجنبية بالنقصان عما كانت عليه ، إلا أنها بقيت ضمن الحدود المطلوبة، بل أعلى بكثير عن الحد الأدنى المطلوب (8 %) كما هو الحال لبنك قطر الوطني الذي وصلت نسبته إلى 172%، وهي نسبة عالية جداً، ومثيرة للتساؤل إذا ما قورنت مع نسب بقية المصارف موضوع الدراسة التي هي وسطياً بحدود 20% .

الإستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات :

1- أظهرت الدراسة أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) بشكل منفرد مع تجاهل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (29) محاسبة التضخم ، من شأنه أن يؤثر على القوائم المالية فتعطي مخرجات مضللة، مما يثير تساؤل حول حقيقة الإفصاح المصاحب لهذه القوائم المالية، ومدى تعبيرها عن حقيقة نتائج الأعمال والمركز المالي للمصارف السورية الخاصة .

2- تأثرت بيانات عينة المصارف محل الدراسة التطبيقية بشكل واضح بعد استبعادنا لتأثير أرباح تقييم العملات الأجنبية ، مما انعكس على نتائج أعمالها من ربح أو(خسارة إن وجدت) ، مما يشير وبوضوح لاستفادتها من ارتفاع أسعار القطع الأجنبي في السوق .

3- ترتب من اعتماد الأرباح الناجمة عن أرباح تقييم مراكز القطع البنيوية لهذه المصارف، ومن أرباح تقييم مراكز القطع التشغيلية زيادة في التوزيعات والضرائب التي تحملتها المصارف تعادل نسبة الزيادة في الأرباح الصورية عن الأرباح الحقيقية .

4- حدثت فروقات واضحة في إجمالي حقوق المساهمين بعد استبعاد الأرباح الناجمة من تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 التي انخفضت بشكل واضح ، كما تبين معنا في الدراسة التطبيقية من خلال الجدول رقم 4.

5- كما أظهرت الدراسة أن المصارف لم تحافظ على القوة الشرائية لرأسمالها لقيامها بتوزيع أرباح محققة فقط من ارتفاع أسعار القطع الأجنبي دون تعديل بنود بقية عناصر المركز المالي و ضرورة المحافظة على المفهوم المالي لرأس المال وليس النقدي .

6- حدث تغيرفي نصيب السهم الأساسي من الأرباح ، حيث انخفضت بشكل واضح بعد استبعاد تطبيق المعيار 21 ، ومنها على سبيل المثال فرنسبنك كان 1.38ل س أصبح (29.2) ل.س حسب الجدول رقم 3.

7- نسبة كفاية رأس المال– أيضاً– انخفضت بعد استبعاد تطبيق المعيار 21 ، إلا أنها بقيت تحافظ على النسبة المطلوبة من المركزي وهي فوق الحد الأدنى المطلوب 8 % ، كما ظهرت نتائج تعديل بيانات الجدول رقم 5 .

8- تؤخذ الضرائب المؤجلة بالكامل، باستخدام طريقة المطلوبات، على الفروقات المؤقتة الناتجة ما بين الأساس الضريبي للموجودات والمطلوبات وقيمتها المدرجة في البيانات المالية الموحدة بتاريخ بيان المركز المالي الموحد تدرج الضرائب الحالية والمؤجلة المتعلقة ببنود مدرجة ضمن حقوق الملكية في حقوق الملكية ، وليس في بيان الدخل الشامل الموحد.

التوصيات:

1– ضرورة مراعاة إدارات المصارف الخاصة التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار، وأخذه بعين الاعتبار من خلال تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 29 جنباً إلى جنب مع تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 لتجنب ما وقعت به من تضليل في بياناتها المالية وخللاً في الإفصاح المحاسبي .

2– مراعاة مراجعي الحسابات وضرورة إبداء رأيهم بكل شفافية ووضوح بخصوص سلامة الإفصاح والقياس المحاسبي ، لا سيما في ظل التغير في المستوى العام للأسعار حول نتائج المصارف من ربح أو /خسارة / إن وجدت لما فيه من خدمة لمستخدمي تلك البيانات .

3– توفير الكوادر العلمية المتخصصة وتدريبها على كيفية تطبيق إجراءات مناسبة وسياسة محاسبية واضحة من خلال التطبيق المناسب والملائم للمعايير المحاسبية الخاصة بتغيرات مستوى الأسعار سواء للعملة المحلية أم الأجنبية .

4– ضرورة أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات رأيه في القوائم المالية ومدى إفصاحها عن حقيقة نتيجة نشاط المنشأة ومركزها المالي ، ولا سيما فيما يخص إجمالي حقوق المساهمين والمحافظة على القوة الشرائية لرأسالمال .

5– ضرورة قبول مصلحة الضرائب للقوائم المالية المستبعدة لتأثير تطبيق المعيار المحاسبي رقم 21 ،وإما الإبقاء عليه وفرض تطبيق المعيار المحاسبي رقم 29 إلى جانبه كما ظهر بوضوح من خلال قيامنا بتعديل بنود الجدول رقم 2.

6– حرص إدارات المصارف على عائدات ونصيب السهم الأساسي من الأرباح والعمل على زيادتها تشجيعا لحاملي هذه الأسهم ، والمحافظة على نسبة كفاية رأس المال المطلوبة وفق التعليمات والأنظمة النافذة .

7– إقناع إدارات المصارف المنتجة للمعلومات المحاسبية المتاحة حالياً بضعف دلالة هذه المعلومات والبيانات المنشورة في مراكزها المالية ، وعدم تعبيرها عن الواقع الحقيقي وضرورة تعديلها بما يتلاءم مع آثار التغيرات في الأسعار .

8– حرص المصارف على سلامة ومتانة رؤوس أموالها وعدم تآكلها جراء الزيادة في التوزيعات والضرائب التي تدفعها و تعادل نسبة الزيادة في الأرباح الصورية عن الأرباح الحقيقية .

المراجع :

1 – الملحم ، عدنان بن عبد الله "معوقات وأسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية ، المجلة العربية للمحاسبة ،21 ، مملكة البحرين .جامعة البحرين،المجلد السادس، العدد الأول، سنة 2003 ص2 .

2 –حسن، فاروق أحمد ،" أثر تقلبات الأسعار على الإفصاح المحاسبي بقوائم نتائج الأعمال للوحدات الاقتصادية" ، *مجلة العلوم التجارية* ، كلية التجار ة، جامعة المنوفية ، الأعداد 10–11–12 مصر ، سنة 1987 ص 155

3-Mcintyre , Edward V . (1982 , jul) " intrraction Effects of inflation Accounting Models and AccountingTechniques " (Electronic version) . Accounting Review , Vol . 57 Issue 3, p 607, p6 .

From http://web1.epnet.com/search.as

4– الميداني ، محمد أيمن عزت، أداء وموقع المصارف الخاصة في النظام المصرفي السوري – ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون ، سنة 2010.

5– سليطين، سهام حسن ، "*مشكلات المحاسبة عن الإهلاك في ظروف تغير الأسعار*" ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا ، سنة 2001 ، ص 118– 120

6– جمعة، سهير شعراوي،" أثر التضخم على كفاية الإفصاح في البيانات المالية المنشورة وموقف مراقب الحسابات منه" ، *مجلة الدراسات والبحوث التجارية* ، بنها :كلية التجارة، جامعة الزقازيق، السنة التاسعة، العدد الثاني، مصر، سنة 1989.

7 - rime betrand , " capital requirements and bank behavion , empirical evidence for Switzerland " , journal of banking and finance , 2001

8 - Hughes, John, liu, Jing&Zhang, Mingshan(2003,January) *"Inflation,Foreign Exchange, and Parsimonious Equity Valuation"*, University of California- los Angeles.p1-33 Retrieved 20/12/2005

from, www.anderson.ucla.edu/documents/areas/fac/accounting/inflation.pdf .

9– الشيرازي، عباس مهدي ، *نظرية المحاسبة*"، ط1 ، دار ذات السلاسل، الكويت ، 1990 ، ص 546

10– عليان وادي ، مدحت فوزي ، أثر التضخم على الافصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية بغزة ، 2006 ، ص 67 – 72 – 120 .

11حنان، رضوان حلوه ،"*النموذج المحاسبي المعاصر من المبادىء إلى المعايير*"، ط1، عمان : دار وائل، الأردن ، 2003، ص 23 .

12– وضيف ، خيرت، "*منكرات في تطور الفكر المحاسبي*" ، بيروت : دار النهضة العربية، لبنان ، 1978 ، ص 231– 232–233– 234 .

13– شحاتة ، أحمد ، *في تطور الفكر المحاسبي*" ، بيروت :دار النهضة العربية، لبنان ، 1985، ص 265– 271– 272

14– علي ، مختار إسماعيل ، *الإطار العلمي للمحاسبة عن التضخم وأثره على إعداد القوائم المالية*"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس، مصر، سنة 1989 ، ص 4–5–22 .

15- عكاشة، محمود خالد ، "*الإحصاء التطبيقي*"، ط2 ، غزة، بدون دار نشر، فلسطين ، 2001 ، ص 323 .

16- هيكل ، عبد العزيز فهمي ، "*مبادئ في الإحصاء التطبيقي*" ، الإسكندرية : الدارالجامعية، مصر ، 1985 ، ص 223 .

17 - Choi, Choisfrederick, D. S., Forts, Carol Ann & Meek, Gazy k. *International Accounting"*, Pearson Education ,(2002), p 254 .

18 -Rosenfield, Paul (1969 , jun) " Accounting for inflation – A Field Tests " (Electronic Version)

Journal of accountancy , Vol . 127 Issue 6 , P45-46 , 6p.

From http://web1.epnet.com/search.asp?

19 –Chordia, Tarun, Shivakumar, Lakshmanan(2005 , sep)" Inflation Iusion and Post – Earnings – Announcement Drift" (Electronic version) Journal of Accounting Research, Vol . 43 Issue 4 , P521 .

From http://web1.epnet.com/search.asp?

20- إبراهيم، رضا توفيق عبده ،"*تقييم معايير المحاسبة الدولية بهدف تعظيم الوظيفة الإعلامية للمحاسبة*"، رسالة ماجستير،

غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر ، سنة 1996، ص30 .

21-العظمة، محمد والعادلي ،يوسف عوض، " بعض ملامح القياس والإفصاح المحاسبي وإعداد التقارير المالية للشركات المساهمة الكويتية ومقترحات لتطويرها" ، *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية* ، السنة الرابعة عشرة ، العدد الثالث والخمسون الكويت ، سنة 1988، ص 81-87 .

22-العطار، محمد صبري ،" دراسة مقارنة لنماذج المحاسبة عن التضخم في عدد من الدول"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة* ، كلية التجار ة، جامعة عين شمس ، القاهرة، مصر، سنة 1981، ص 515- 516 .

23- القاضي، حسين وحمدان ، مأمون "*نظرية المحاسبة*" ، ج1 ، عمان :الدار العلمية الدولية، الأردن ، 2001 ، ص 374 .